المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

(6)

الشبهات المعاصرة المثارة حول أحاديث العبادات

(دراسة تحليلية نقدية في ضوء قواعد علم الجرح والتعديل)

Contemporary Suspicions Raised about the Hadiths of Worship:

A Critical Analytical Study in the Light of the Principles of Hadith

د. محمد الحسن الضي محمد أزرق
الأستاذ المساعد بكلية العلوم الاسلامية والعربية
قسم السنة وعلوم الحديث
mohamedalhaasen@gmail.com

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

المستخلص :

يتناول هذا البحث الشبهات المعاصرة المثارة حول أحاديث العبادات، من خلال دراسة تحليلية نقدية في ضوء قواعد علم الجرح والتعديل. ويهدف إلى بيان المنهج العلمي الذي اعتمده المحدثون في نقد الروايات وتمييز صحيحها من ضعيفها، والكشف عن سلامة الأحاديث التي تعرضت للطعن أو التشكيك في العصر الحديث.

وقد ركز البحث على عدد من الأحاديث المتعلقة بالصلاة والوتر والصيام، مع دراسة أبرز الشبهات المثارة حولها، سواء ما تعلق بالطعن في الأسانيد والرواة، أو دعوى التعارض والاضطراب بين الروايات، أو الاعتراض على بعض المتون بدعوى مخالفتها للعقل أو الواقع أو التطورات المعاصرة.

واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، من خلال جمع الروايات من مصادرها الأصلية، ودراسة الأسانيد وفق قواعد الجرح والتعديل، وتحليل أقوال أئمة الحديث في الحكم على الرواة والروايات.

وقد خلص البحث إلى أن معظم الشبهات المعاصرة ناشئة عن ضعف الإلمام بمناهج المحدثين وقواعدهم النقدية، وأن الأحاديث محل الدراسة قد ثبتت بأسانيد صحيحة أو حسنة، كما أثبت البحث سلامة منهج علماء الحديث ودقته في حفظ السنة النبوية وصيانتها من التحريف.

الكلمات المفتاحية: الشبهات المعاصرة، أحاديث العبادات، الجرح والتعديل، نقد الأسانيد، السنة النبوية.

Abstract

This research examines contemporary misconceptions and criticisms directed toward Hadiths related to acts of worship through a critical analytical study based on the principles of al-Jarh wa al-Ta'dil (Hadith narrator criticism and accreditation). The study aims to clarify the scientific methodology adopted by Hadith scholars in evaluating narrations and distinguishing authentic reports from weak ones, while addressing modern doubts raised against selected Hadiths.

The research focuses on a number of Hadiths concerning prayer, Witr prayer, and fasting, analyzing the most prominent objections raised against them, including criticism of chains of transmission and narrators, claims of contradiction or inconsistency among narrations, and allegations that some Hadith texts conflict with reason, reality, or modern developments.

The study employs an inductive, analytical, and critical methodology by collecting narrations from their original sources, examining chains of transmission according to the principles of al-Jarh wa al-Ta'dil, and analyzing the opinions of Hadith scholars regarding narrators and narrations.

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

The study concludes that most contemporary misconceptions stem from insufficient understanding of the methodologies of Hadith scholars and their critical principles. It further confirms that the Hadiths examined in this study are authentically transmitted and demonstrates the precision and reliability of the Hadith scholars' methodology in preserving the Prophetic Sunnah.

Keywords: Contemporary Misconceptions, Hadiths of Worship, Al-Jarh wa al-Ta'dil, Hadith Criticism, Prophetic Sunnah.

مفهوم الشبهات المعاصرة وأسباب ظهورها:

أولاً: مفهوم الشبهة لغةً واصطلاحًا

الشبهة في اللغة : مأخوذة من الاشتباه، وهو الالتباس واختلاط الأمر بغيره، يقال: اشتبه الشيء إذا التبس فلم يتميز، ومنه سميت الشبهة شبهةً لاشتباه الحق فيها بالباطل.

أما في الاصطلاح، فهي: الأمر الذي يلتبس فيه الحق بالباطل، فلا يتبين وجه الصواب فيه لبعض الناس، بسبب نقص العلم، أو فساد التصور، أو التأثر بالأفكار المنحرفة.

ويقصد بالشبهات المعاصرة في هذا البحث: الاعتراضات والطعنات الفكرية التي أثيرت في العصر الحديث حول السنة النبوية عامة، وأحاديث العبادات خاصة، والتي تستهدف التشكيك في صحة الروايات أو حجيتها أو دلالاتها، اعتمادًا على مناهج فكرية أو عقلانية أو استشراقية تخالف منهج المحدثين في نقد الأخبار وتمحيصها.

ثانيًا: أسباب ظهور الشبهات المعاصرة

لم تنشأ الشبهات المعاصرة حول السنة النبوية من فراغ، بل كانت نتيجة جملة من العوامل الفكرية والثقافية، ومن أبرزها:

1. التأثر بالمناهج الفكرية الغربية

حيث تأثر بعض الكتّاب والمفكرين بالمناهج النقدية الغربية التي طبقت على النصوص الدينية المحرفة في الحضارات الأخرى، فحاولوا إسقاطها على السنة النبوية دون مراعاة خصوصية المنهج الحديثي الإسلامي.

2. ضعف التكوين الشرعي

فكثير من الطاعنين في السنة ليست لديهم معرفة دقيقة بعلوم الحديث، ولا بقواعد الجرح والتعديل، مما أوقعهم في أحكام متعجلة بعيدة عن المنهج العلمي المعتمد عند أهل الاختصاص.

3. الغلو في تقديم العقل على النقل

إذ اتجه بعض المعاصرين إلى إخضاع النصوص الحديثية لمجرد التصورات العقلية أو المعايير الفكرية الحديثة، فإذا خالف الحديث ما تصوروه ردوه أو طعنوا فيه، دون مراعاة لقواعد أهل العلم في الجمع والترجيح والفهم.

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

4. التأثير الاستشراقي

أسهمت بعض الدراسات الاستشراقية في إثارة الشكوك حول السنة النبوية، من خلال التشكيك في تدوين الحديث، والطعن في الرواة، والادعاء بأن كثيرًا من الأحاديث نشأ في عصور متأخرة، وقد تأثر بهذه الطروحات بعض الكتّاب المعاصرين.

5. ضعف الوعي بمنهج المحدثين

فمنهج المحدثين قائم على قواعد دقيقة في نقد الروايات، تشمل دراسة الأسانيد والمتون وأحوال الرواة، إلا أن كثيرًا من المعاصرين ينظرون إلى الحديث النبوي بمعزل عن هذه القواعد المحكمة.

ثالثًا: أنواع الشبهات المثارة حول السنة النبوية

تنقسم الشبهات المثارة حول السنة النبوية إلى أنواع متعددة، من أهمها:

1. شبهات تتعلق بالسند

كالتشكيك في عدالة الرواة، أو الادعاء بوجود الانقطاع أو الوضع، أو الطعن في حفظ بعض النقلة دون الرجوع إلى أقوال النقاد المتخصصين.

2. شبهات تتعلق بالمتن

كادعاء التعارض بين الأحاديث، أو مخالفتها للعقل أو الواقع أو المعارف الحديثة، أو الاعتراض على بعض الأحكام الشرعية الواردة فيها.

3. شبهات تتعلق بمنهج المحدثين

وذلك بالطعن في قواعد الجرح والتعديل نفسها، أو الدعوة إلى إعادة تقييم السنة وفق مناهج حديثة بعيدة عن الأصول العلمية التي قررها أئمة الحديث.

علم الجرح والتعديل وأثره في حفظ السنة:

أولاً: تعريف علم الجرح والتعديل:

يُعرَّف علم الجرح والتعديل بأنه: العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث القبول والرد، ببيان عدالتهم وضبطهم، وما يطرأ عليهم من أسباب الجرح أو التعديل.

ويُعد هذا العلم من أجلِّ علوم الحديث وأعظمها أثرًا، إذ به يتميز الحديث الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، وقد اعتنى به العلماء عناية فائقة، حتى قال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".

ثانيًا: نشأة علم الجرح والتعديل:

بدأ الاهتمام بنقد الروايات منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم، حين ظهرت الحاجة إلى التثبت من الأخبار، خاصة بعد ظهور الفتن واتساع دائرة الرواية.

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

ثم تطور هذا العلم في عصر التابعين ومن بعدهم، حتى وُضعت له القواعد الدقيقة، وصُنفت فيه المصنفات الكثيرة، مثل: كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم. "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي. "ميزان الاعتدال" للذهبي. "تهذيب التهذيب" لابن حجر.

ثالثًا: ضوابط الجرح والتعديل:

ـ وضع المحدثون ضوابط دقيقة لقبول الجرح والتعديل، ومن أهمها:

ـ أن يكون الجارح أو المعدل من أهل العلم والخبرة بأحوال الرجال.

ـ أن يكون الجرح مفسرًا مبين السبب، لأن الجرح المجمل لا يُقبل عند التعارض.

ـ تقديم التعديل إذا كان الجرح غير مفسر.

ـ مراعاة مراتب الجرح والتعديل، وعدم التسوية بين الرواة في القوة والضبط.

ـ الاعتماد على أقوال الأئمة المتخصصين في هذا الشأن، كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبي حاتم، والنسائي، والذهبي، وابن حجر وغيرهم.

رابعًا: أثر علم الجرح والتعديل في حفظ السنة

كان لعلم الجرح والتعديل أثر بالغ في حفظ السنة النبوية وصيانتها من التحريف، فقد وضع العلماء من خلاله منهجًا نقديًا دقيقًا يقوم على التثبت والتحري، مما أدى إلى تمييز الأحاديث الصحيحة من الموضوعة، والكشف عن الرواة الضعفاء والكذابين.

كما أسهم هذا العلم في بناء الثقة بالموروث الحديثي، وأثبت أن السنة النبوية نُقلت وفق منهج علمي رصين يقوم على الدقة والتمحيص، وهو ما يجعل كثيرًا من الشبهات المعاصرة ساقطة عند عرضها على قواعد المحدثين ونقدهم العلمي الدقيق.

الشبهات المثارة حول أحاديث العبادات عرض وتحليل:

يُعَدُّ باب العبادات من أكثر أبواب السنة النبوية تعرضًا للشبهات المعاصرة، وذلك لارتباطه المباشر بالشعائر التعبدية والأحكام العملية التي يؤديها المسلم بصورة يومية، كالصلاة والصيام والقيام وغيرها. وقد اتجهت بعض الطروحات المعاصرة إلى إثارة جملة من الاعتراضات حول عدد من الأحاديث الواردة في هذه الأبواب، فتنوّعت تلك الطعون بين التشكيك في صحة الأسانيد، أو الادعاء بوجود التعارض بين الروايات، أو القول بمخالفتها للعقل أو الواقع أو التطورات المعاصرة([1]).

وسيعرض هذا البحث أبرز هذه الشبهات كما يطرحها أصحابها، تمهيدًا لدراستها ونقدها وفق قواعد المحدثين وأصولهم العلمية.

شبهات حول أحاديث الصلاة:

تُعد أحاديث الصلاة من أكثر النصوص الحديثية التي تناولها الجدل بين المعاصرين، خاصة المسائل التي وقع

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

فيها خلاف فقهي معتبر بين العلماء، حيث استغل بعض الطاعنين هذا الخلاف لإثارة الشكوك حول صحة بعض الروايات الحديثية([2]).

شبهة القراءة خلف الإمام

من المسائل التي أثير حولها جدل واسع مسألة قراءة المأموم خلف الإمام، وما ورد فيها من أحاديث تدل على الإنصات للإمام، وأخرى تدل على قراءة الفاتحة للمأموم.

مضمون الشبهة:

يرى بعض المعاصرين أن الأحاديث الواردة في الاكتفاء بقراءة الإمام للمأموم أحاديث لا تخلو من ضعف أو اضطراب، وأن بعضها يتضمن رواة تُكُلِّم في حفظهم أو عدالتهم، الأمر الذي يجعل الاستدلال بها محل نظر في زعمهم([3]).

كما يذهب بعضهم إلى أن هذه الروايات تعارض أحاديث أخرى صحيحة، مثل حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»([4])، فيزعمون أن هذا التعارض يدل على اضطراب الروايات وعدم إمكان الجمع بينها.

ويستند بعض الطاعنين كذلك إلى دعوى أن اختلاف الفقهاء في هذه المسألة دليل على عدم ثبوت النصوص الواردة فيها أو ضعف دلالتها([5]).

شبهة أحاديث رفع اليدين في الصلاة:

أثار بعض المعاصرين إشكالات حول الأحاديث الواردة في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، مدعين أن الروايات الواردة في ذلك متعارضة، وأن بعض رواتها قد وقع الكلام فيهم.

مضمون الشبهة:

يستدل أصحاب هذه الشبهة باختلاف الروايات الواردة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، ويزعمون أن هذا الاختلاف أدى إلى اضطراب في نقل هيئة الصلاة([6]).

كما يحاول بعضهم تقديم بعض الروايات التي ظاهرها ترك رفع اليدين على الروايات المثبتة له، مع الطعن في بعض طرق أحاديث الرفع أو التقليل من قوتها الحديثية([7]).

شبهات حول أحاديث قيام الليل والوتر:

تُعد أحاديث قيام الليل والوتر من النصوص التي أثيرت حولها بعض الشبهات، خاصة فيما يتعلق بعدد الركعات وكيفية أداء الوتر.

شبهة اختلاف عدد ركعات الوتر:

وردت أحاديث متعددة في بيان عدد ركعات وتر النبي صلى الله عليه وسلم، فمنها ما يدل على الإيتار بثلاث، ومنها بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة أو ثلاث عشرة ركعة([8]).

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المعاصرين أن اختلاف هذه الروايات يدل على اضطراب النقل وعدم ضبط الرواة، ويعتبرون أن تعدد الأعداد الواردة دليل على عدم إمكانية الجزم بثبوت صورة معينة للوتر ([9]).

كما يشكك بعضهم في بعض الأسانيد الواردة في هذا الباب، بحجة وجود رواة مختلف فيهم، أو بدعوى ضعف بعض الطرق.

ويضيف آخرون أن ما استقر عليه العمل في بعض البيئات الإسلامية لا ينسجم مع بعض الروايات الواردة، مما يدفعهم إلى التشكيك في صحة تلك النصوص.

شبهات حول أحاديث الصيام:

من الأبواب التي نالت قسطًا من الجدل المعاصر أحاديث الصيام، وخاصة ما يتعلق بإثبات دخول شهر رمضان وخروجه.

شبهة حديث رؤية الهلال:

يُعد حديث: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»([10]) من أشهر الأحاديث المتعلقة بإثبات دخول شهر رمضان وانتهائه.

مضمون الشبهة:

أثار بعض المعاصرين عدة إشكالات حول هذا الحديث، من أبرزها:

1 – الادعاء بأن بعض طرق الحديث لا تخلو من مقال عند بعض النقاد.

2 – الزعم بأن الاعتماد على الرؤية البصرية لم يعد مناسبًا في ظل التطور الفلكي والحسابات المعاصرة الدقيقة([11]).

3 –القول بوجود اختلاف في بعض ألفاظ الروايات، مما يؤدي في نظرهم إلى اضطراب المتن.

4 – محاولة تصوير الحديث على أنه يتعارض مع المعطيات الفلكية الحديثة.

يتبين من خلال عرض هذه الشبهات أن معظم الطعون المثارة حول أحاديث العبادات تدور حول ثلاثة محاور رئيسة:

أ– التشكيك في صحة الأسانيد والطعن في الرواة.

ب– دعوى التعارض والاضطراب بين الروايات.

ج– الاعتراض على بعض المتون بدعوى مخالفتها للعقل أو الواقع أو التطورات المعاصرة.

وسيتم في هذا البحث دراسة هذه الشبهات دراسة نقدية تطبيقية، من خلال عرض أقوال المحدثين، وتحليل الأسانيد، وبيان قواعد الترجيح والجمع بين الروايات، وصولًا إلى بيان المنهج العلمي الذي اعتمده علماء الحديث في نقد الأخبار وتمييز صحيحها من ضعيفها.

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

الدراسة النقدية للشبهات من جهة السند :

يُعد الإسناد الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها المحدثون في حفظ السنة النبوية وتمييز صحيحها من سقيمها، ولذلك كان غالب الطعون المعاصرة موجهاً إلى الأسانيد والرواة، إما بالطعن في عدالتهم، أو بالتشكيك في ضبطهم، أو بادعاء الانقطاع والاضطراب في الروايات([12]).

وقد وضع علماء الحديث منهجاً نقدياً دقيقاً لدراسة الأسانيد، يقوم على التثبت من اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، وسلامة الحديث من الشذوذ والعلة، وهو ما أسهم في بناء منظومة علمية متكاملة لحفظ السنة النبوية([13]).

وفي هذا البحث أيضاً سيتم تناول أبرز الشبهات المثارة حول بعض أحاديث العبادات من جهة السند، مع بيان موقف أئمة الجرح والتعديل منها.

الدراسة النقدية لأحاديث القراءة خلف الإمام:

أولاً: تخريج الحديث

من أبرز الأحاديث الواردة في هذا الباب حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

«إنما جُعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبَّر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا»([14]).

وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام([15])، كما وردت له شواهد متعددة عند أصحاب السنن وغيرهم.

ثانيًا: دراسة الإسناد

هذا الحديث من الأحاديث التي تلقاها أهل العلم بالقبول، وقد جاء من طرق متعددة يقوي بعضها بعضًا، ورواته من الثقات المعروفين بالحفظ والإتقان.

ومن أبرز رواته:

أبو هريرة رضي الله عنه، وهو من أكثر الصحابة رواية للحديث. أبو صالح السمان، وهو ثقة ثبت.الأعمش سليمان بن مهران، قال عنه الذهبي: "الإمام الحافظ الثقة"([16]).

أبو معاوية محمد بن خازم، وهو من رجال الصحيحين، وقد وثقه أحمد وابن معين([17]).

وعليه فإن دعوى ضعف الحديث أو الطعن في رواته لا تستند إلى منهج علمي معتبر، خاصة مع اتفاق كبار المحدثين على صحة أصل الحديث.

ثالثًا: مناقشة دعوى التعارض:

استدل بعض المعاصرين بحديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»([18])،

وزعموا أن بينه وبين أحاديث الإنصات تعارضًا. غير أن علماء الحديث والفقه جمعوا بين الروايات، فحملوا أحاديث القراءة على حال الإسرار، وأحاديث الإنصات على حال الجهر، وبهذا يزول التعارض الظاهري.

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

قال الإمام النووي: "الجمع بين الأحاديث أولى من ادعاء التعارض أو النسخ"([19]).

الدراسة النقدية لأحاديث الوتر وعدد الركعات:

أولاً: تخريج الأحاديث

وردت أحاديث كثيرة في بيان عدد ركعات وتر النبي صلى الله عليه وسلم، ومن أشهرها حديث عائشة رضي الله عنها قالت:

«ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة»([20]).

وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد([21])، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين([22]). كما وردت روايات أخرى في الإيتار بخمس أو سبع أو تسع أو ثلاث عشرة ركعة.

ثانيًا: دراسة الأسانيد

الأحاديث الواردة في هذا الباب صحيحة ثابتة، وقد أخرجها أصحاب الكتب المعتمدة، ورواتها من الثقات الأثبات.

فحديث عائشة رضي الله عنها رواه: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وهشام من أوثق رواة الحديث، قال عنه ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه"([23]).

وكذلك عروة بن الزبير أحد كبار فقهاء التابعين، وقد أجمع العلماء على ثقته وإمامته.

وعليه فإن دعوى اضطراب الروايات بسبب اختلاف عدد الركعات مردودة؛ لأن الاختلاف هنا اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد([24]).

ثالثًا: موقف العلماء من اختلاف الروايات

قرر أهل العلم أن اختلاف الروايات في عدد ركعات الوتر يدل على سعة الأمر وجواز التنوع في العبادة.

قال ابن عبد البر: "كل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل فحسن جميل"([25]).

وعليه فإن اختلاف الروايات لا يعد طعنًا في ضبط الرواة، بل هو دليل على تعدد الأحوال والهيئات الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الدراسة النقدية لحديث رؤية الهلال:

أولاً: تخريج الحديث

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»([26]). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم([27])، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام([28]).

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

ثانيًا: دراسة الإسناد

هذا الحديث من الأحاديث المتفق على صحتها، وقد ورد من طرق متعددة عن عدد من الصحابة، مما يزيده قوة وثبوتًا.

ومن أبرز رواته: أبو هريرة رضي الله عنه ومحمد بن زياد الجمحي، وهو ثقة ويحيى بن أبي كثير، قال فيه ابن معين: "ثقة مأمون"([29]).

وقد تلقى العلماء هذا الحديث بالقبول، وعمل به جمهور الفقهاء عبر العصور.

ثالثًا: مناقشة الطعون المعاصرة

أما دعوى مخالفة الحديث للحساب الفلكي، فهي ليست طعنًا في صحة السند، وإنما هي مناقشة متعلقة بفهم دلالة الحديث.

وقد قرر جمهور أهل العلم أن الحديث صحيح ثابت، وأن الشارع علق الحكم بالرؤية تحقيقًا للتيسير ورفع الحرج.

قال ابن حجر: "المراد بالرؤية: الرؤية البصرية المعروفة عند العرب"([30]).

كما أن اختلاف ألفاظ الروايات لا يقدح في الحديث؛ لأن الاختلاف يسير، والمعنى متفق عليه.

يتضح من خلال الدراسة السابقة أن الأحاديث التي أثيرت حولها الشبهات في أبواب العبادات قد ثبتت بأسانيد صحيحة أو حسنة، وأن الطعون المثارة حولها لا تقوم على منهج نقدي حديثي معتبر.

كما يظهر أن علماء الجرح والتعديل قد وضعوا ضوابط دقيقة للحكم على الروايات، وأن كثيرًا من الاعتراضات المعاصرة ناشئ عن عدم فهم قواعد المحدثين في دراسة الأسانيد والمتابعات والشواهد.

الدراسة النقدية للشبهات من جهة المتن:

يُعد المتن أي نص الحديث ومعناه أحد أهم مجالات النقد عند المحدثين، بعد التثبت من صحة الإسناد. وقد أولى علماء الحديث عناية دقيقة بدراسة المتون، من حيث سلامتها من الشذوذ، وموافقتها للأصول الشرعية، وإمكان الجمع بينها وبين النصوص الأخرى.

وفي هذا السياق، أثار بعض المعاصرين جملة من الشبهات حول أحاديث العبادات، بزعم وجود تعارض أو مخالفة للعقل أو الواقع، وهو ما سيتم مناقشته في هذا الفصل وفق المنهج الحديثي والأصولي.

ادراسة متون أحاديث القراءة خلف الإمام:

أولاً: دعوى التعارض بين النصوص

زعم بعض المعاصرين أن بين الأحاديث الواردة في القراءة خلف الإمام تعارضًا، حيث استدلوا بحديث: «إنما جُعل الإمام ليؤتم به، فإذا قرأ فأنصتوا»([31])

وبحديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»([32]) ورأوا أن بينهما تناقضًا في الحكم الشرعي.

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

ثانيًا: منهج الجمع بين النصوص

قرر علماء الحديث والأصول أن الأصل هو الجمع بين الأدلة ما أمكن، ولا يُصار إلى التعارض إلا عند العجز عن الجمع. وقد جمع العلماء بين هذه النصوص على وجوه، من أهمها:

أن حديث الفاتحة محمول على الإمام والمنفرد ، وأن حديث الإنصات محمول على المأموم في الجهرية.

أو أن المأموم يقرأ الفاتحة إذا لم يسمع قراءة الإمام.

وبهذا ينتفي التعارض تمامًا، ويصبح الاختلاف اختلاف تنوع لا تضاد.

قال الإمام النووي: "لا تعارض بين الأحاديث الصحيحة إذا أمكن الجمع بينها"([33]).

ثالثًا: سلامة المعنى وموافقته لمقاصد الشريعة:

إن النصوص الواردة في هذا الموضع تحقق مقصدًا شرعيًا مهمًا، وهو وحدة الصف في الصلاة، وعدم التشويش على الإمام، مع مراعاة حفظ حق المأموم في العبادة.

وهذا يدل على أن المتن منسجم مع مقاصد الشريعة في التنظيم والانضباط والائتمام.

دراسة متون أحاديث الوتر وعدد الركعات:

أولاً: دعوى الاضطراب في عدد الركعات

أثار بعض المعاصرين شبهة مفادها أن اختلاف الروايات في عدد ركعات الوتر يدل على اضطراب المتن، حيث ورد: إحدى عشرة ركعة ، ثلاث عشرة ركعة ، تسع ركعات، سبع ركعات

خمس ركعات ، ثلاث ركعات.

ثانيًا: الجمع بين الروايات

قرر أهل العلم أن هذا الاختلاف ليس اضطرابًا، وإنما هو من باب تنوع العبادات، وهو أصل معروف في الشريعة.

قال ابن تيمية: "تنوع العبادات من رحمة الله بالأمة، وليس من باب التناقض"([34]).

وبناءً عليه فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك على وجوه متعددة:

تارة يطيل القيام ويقلل الركعات وتارة يخفف القيام ويزيد الركعات وكل ذلك صحيح ثابت عنه صلى الله عليه وسلم.

ثالثًا: موافقة المتن لمقاصد التيسير

تظهر حكمة الشريعة في هذا التنوع في كونه:

يرفع الحرج عن الأمة ويراعي اختلاف أحوال الناس ويفتح باب التيسير في العبادة

وبذلك يتبين أن المتن متسق تمامًا مع مقاصد الشريعة في اليسر ورفع المشقة.

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

دراسة متن حديث رؤية الهلال:

أولاً: فهم النص النبوي

قوله صلى الله عليه وسلم:«صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»([35]) يدل دلالة واضحة على أن معيار دخول الشهر وخروجه هو الرؤية البصرية للهلال.

ثانيًا: دعوى المخالفة للعقل أو الحساب

زعم بعض المعاصرين أن الحديث يتعارض مع الحسابات الفلكية الدقيقة، وأن الاعتماد على الرؤية لم يعد مناسبًا في العصر الحديث.

ثالثًا: الرد العلمي على الشبهة

هذه الدعوى مردودة من جهتين:

1. من جهة الدلالة الشرعية

الحديث نص صريح في تعليق الحكم على الرؤية، وهو خطاب تعبدي تشريعي، لا خطاب علمي فلكي.

2. من جهة المقاصد الشرعية

جعل الشارع الرؤية معيارًا لأنه: متاح لجميع الناس لا يختص به أهل علم دون غيرهم

يحقق وحدة الأمة في العبادة وأما الحساب الفلكي فهو علم دقيق، لكنه ليس مناط التكليف الشرعي في النص.

قال ابن حجر: "الخطاب في الحديث مبني على ما تعرفه العرب من الرؤية البصرية"([36]).

رابعًا: سلامة المتن من الاضطراب

أما دعوى اختلاف ألفاظ الروايات، فهي اختلاف يسير لا يؤثر في المعنى، بل جميع الروايات متفقة على: إثبات الرؤية أو إكمال العدة عند الغيم وبذلك ينتفي أي اضطراب في المتن.

يتبين من الدراسة النقدية للمتون أن:

1 – لا يوجد تعارض حقيقي بين الأحاديث الواردة في أبواب العبادات.

2 – ما يُظن أنه اضطراب هو في الحقيقة تنوع مشروع في العبادة.

3 – النصوص النبوية متوافقة مع مقاصد الشريعة في التيسير ورفع الحرج.

الاعتراضات المعاصرة على المتون غالبًا ناتجة عن سوء فهم منهج المحدثين أو إسقاط مناهج غير حديثية على النصوص الشرعية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

بعد هذا العرض والتحليل للشبهات المعاصرة المثارة حول أحاديث العبادات، ودراسة نماذج منها في ضوء قواعد علم الجرح والتعديل، يخلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، على النحو الآتي:

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

أولاً: النتائج

1 – ثبوت مكانة السنة النبوية، تبيّن من خلال البحث أن السنة النبوية محفوظة بحفظ الله تعالى، وأنها نُقلت عبر منظومة علمية دقيقة اعتمدت على الإسناد والنقد، مما يجعل التشكيك في أصولها مخالفًا للمنهج العلمي الحديثي.

2 – سلامة غالب الأحاديث محل الشبهات، أن الأحاديث التي أثيرت حولها الشبهات في أبواب العبادات – في الجملة – أحاديث صحيحة أو حسنة، تلقاها العلماء بالقبول، وثبتت بأسانيد متعددة يقوي بعضها بعضًا.

3 – أن الشبهات المعاصرة لا تقوم على منهج حديثي معتبر يتبين أن أغلب الطعون المثارة ترجع إلى:

أ– سوء فهم لمصطلحات المحدثين

ب– أو إسقاط مناهج نقدية خارجية على النصوص الشرعية

ج– أو تجاهل لقواعد الجمع والترجيح عند أهل الحديث

د– أن الاختلاف الظاهري بين الروايات ليس تعارضًا وثبت أن ما يُدعى أنه تعارض بين الأحاديث هو في الحقيقة اختلاف تنوع، يُحمل على تعدد الأحوال والهيئات، لا على التناقض والاضطراب.

هـ– دقة منهج الجرح والتعديل أثبت البحث أن علم الجرح والتعديل يمثل منظومة نقدية دقيقة في توثيق الروايات، وأنه لا يمكن تجاوز أحكامه أو استبدالها بمعايير غير منضبطة في نقد السنة.

و– سلامة المتون وموافقتها لمقاصد الشريعة، واتضح أن متون الأحاديث محل الدراسة متسقة مع مقاصد الشريعة في التيسير ورفع الحرج وتحقيق مصالح العباد.

ثانيًا: التوصيات

1 – العناية بعلم الحديث وعلوم الإسناد

2 – ضرورة تعزيز دراسة علوم الحديث، وخاصة علم الجرح والتعديل، في المؤسسات العلمية الشرعية، لما له من دور في تحصين الفكر من الشبهات.

3 – التأصيل العلمي في التعامل مع النصوص الشرعية.

4 – التأكيد على أهمية الرجوع إلى منهج المحدثين عند دراسة السنة، وعدم الاعتماد على المناهج الفكرية المعاصرة غير المنضبطة في النقد.

5 – الرد العلمي المنهجي على الشبهات .

6 – الحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية التي تجمع بين:

التخريج ودراسة الأسانيد وتحليل المتون والجمع بين النصوص لمواجهة الشبهات المعاصرة بصورة علمية رصينة.

7 – تعزيز الدراسات النقدية التطبيقية .

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

8 – التوصية بإجراء بحوث موسعة في مجال نقد المتون والأسانيد، مع تطبيق قواعد الجرح والتعديل على نماذج حديثية متعددة.

ختامًا :

يتبين من خلال هذا البحث أن السنة النبوية محفوظة بحفظ الله تعالى، وأن ما يثار حولها من شبهات في أبواب العبادات لا يصمد أمام المنهج العلمي الحديثي الدقيق الذي سلكه أئمة هذا الشأن عبر القرون.

وأن علم الجرح والتعديل يمثل حصنًا منيعًا في حفظ السنة وتمييز صحيحها من سقيمها، مما يجعل الاعتماد عليه ضرورة علمية في مواجهة الشبهات المعاصرة.

وما كان في هذا البحث من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه بريئان.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهارس الايات القرأنية ولأحاديث النبوية والمصادر والمراجع:

([1]) ابن الصلاح، علوم الحديث، دار الفكر، بيروت، ص 15.

([2]) النووي، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، ج4، ص 102.

([3]) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، ج2، ص 241.

([4]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، حديث رقم 756.

([5]) الشوكاني، نيل الأوطار، دار الحديث، القاهرة، ج2، ص 228.

([6]) البيهقي، السنن الكبرى، دار الكتب العلمية، ج2، ص 71.

([7]) ابن عبد البر، التمهيد، وزارة الأوقاف المغربية، ج9، ص 213.

([8]) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، حديث رقم 738.

([9]) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد، ج22، ص 272.

([10]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا، حديث رقم 1909.

([11]) يوسف القرضاوي، فقه الصيام، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 78.

([12]) ابن الصلاح، علوم الحديث، دار الفكر، بيروت، ص 98.

([13]) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 121.

([14]) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، حديث رقم 404.

([15]) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ج1، ص 309.

([16]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط11، ج5، ص 231.

([17]) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ج9، ص 134.

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
رقم شهادة عضوية اتحاد الجامعات الدولي (IUU): 1102202600217 ـ رقم شهادة معامل التأثير العربي: (287)
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

([18]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، حديث رقم 756.

([19]) النووي، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج4، ص 105.

([20]) أخرجه البخاري ومسلم.

([21]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل، حديث رقم 1147.

([22]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، حديث رقم 738.

([23]) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، دمشق، ص 573.

([24]) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ج22، ص 272.

([25]) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة الأوقاف المغربية، ج11، ص 148.

([26]) أخرجه البخاري ومسلم.

([27]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا، حديث رقم 1909.

([28]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، حديث رقم 1081.

([29]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج9، ص 143.

([30])ابن حجرالعسقلاني،فتح الباري شرح صحيح البخاري، دارالمعرفة،بيروت،ج4،ص 127

([31]) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة.

([32]) أخرجه البخاري ومسلم.

([33]) النووي، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، ج4، ص105.

([34]) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج22، ص274.

([35]) أخرجه البخاري ومسلم.

([36]) ابن حجر، فتح الباري، دار المعرفة، ج4، ص127.